

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.16 و Add.1)]

١٦/٦٧ - الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٣/٦٦ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ٢٠٤١ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٢٠٦٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تسلم مرة أخرى بترابط التحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ تعيد تأكيد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات أوجه يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود التي تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بذلها للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان بهدف تعزيز تولى زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني وفقا لعملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،



الرجاء إعادة الاستعمال

12-47954



وإذ ترحب بنتائج مؤتمر أفغانستان الدولي المعني بأفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول الذي عقد في بون، ألمانيا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(١) التي أعلن فيها ضرورة أن يلي العملية الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها،

وإذ ترحب أيضا بإعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢^(٢)، بما في ذلك إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة^(٣)، وأعيد فيه تأكيد الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس التزامات كل منهما تجاه الآخر،

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في قلب آسيا الذي عقد في اسطنبول، تركيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومؤتمر قلب آسيا الوزاري للمتابعة الذي عقد في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإذ تؤيد عقد هذين المؤتمرين اللذين تم فيهما، على التوالي، بدء عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان^(٤) وتعزيز العملية التي أكدت بموجبها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون التزامهم، بدعم من المجتمع الدولي، بتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بسبل منها تعزيز الحوار الإقليمي ووضع تدابير لبناء الثقة، وإذ تتطلع إلى الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في هذا الصدد، ولا سيما الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في أستانا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإذ ترحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لوضع مزيد من التدابير لبناء الثقة في مجالات إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وغرف التجارة والفرص التجارية والهياكل الأساسية الإقليمية والتعليم، وإذ تلاحظ أن الغرض من عملية اسطنبول أن تكون مكملة للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل ومواكبة لها وليست بديلا عنها، وخصوصا فيما يتعلق بأفغانستان،

وإذ تسلّم بأهمية مساهمة الشركاء من دول الجوار والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي

(١) A/66/597-S/2011/762، المرفق.

(٢) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وإذ تؤكد الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي كوسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحكم والتنمية في أفغانستان، وإذ تلاحظ في هذا الصدد مبادرة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، وبخاصة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس المعني بأفغانستان الذي عقد في دوشانبي في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان الذي عقد في نيودلهي في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتوصياته بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان، والمبادرات الجاري تنفيذها في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد بهدف زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان في مجالات من قبيل تعزيز التجارة وترابط الهياكل الأساسية على امتداد الطرق التجارية التاريخية وتوفير إمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن نقل المسؤولية عن الأمن في أفغانستان بالكامل إلى الحكومة بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ ترحب بالتنفيذ الجاري للمراحل الثلاث الأولى من العملية الانتقالية، وإذ تتطلع إلى مد نطاقها لتشمل بقية أنحاء البلد وإلى بلوغ المرحلة الحاسمة منها في منتصف عام ٢٠١٣ التي يفترض فيها أن تكون العملية قد شملت جميع المناطق وتكون القوات الأفغانية قد تولت المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، وإذ تشدد أيضا على الدور الذي تواصل القوة أداءه، دعما للحكومة وتعزيزا للانتقال المتسم بالمسؤولية وعلى أهمية تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على أداء المهام، وإذ تؤكد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل، فيما بعد عام ٢٠١٤، بدعم مواصلة تطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بما يشمل تدريبها وتأهيلها مهنيا ودعم قدرتها على مجابهة الأخطار التي تهدد أمن أفغانستان باستمرار، بهدف إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم،

وإذ ترحب بالإعلان المشترك المتعلق بأفغانستان الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو الذي أعيد فيه تأكيد الالتزام الطويل الأجل للبلدان المساهمة في القوة بإرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في أفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وإذ تلاحظ أن حكومة أفغانستان مسؤولة عن الإبقاء على قوات أمن وطنية أفغانية بأعداد كافية وقدرة على أداء المهام، بدعم من المجتمع الدولي، وإذ ترحب في هذا السياق بقرار المجتمع الدولي في مؤتمر بون

دعم تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإذ ترحب بالدعم المالي المقدم لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو، الذي يقصد به بوضوح أن تتولى الحكومة، في موعد أقصاه عام ٢٠٢٤، المسؤولية المالية بالكامل عن قواتها الأمنية، وإذ ترحب أيضا بقرار الحكومة ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي على مواصلة تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها ومساعدتها بعد عام ٢٠١٤،

وإذ ترحب أيضا بالعملية التي تقيم بموجبها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون والدوليون شراكات استراتيجية طويلة الأجل ويرمون اتفاقات أخرى بهدف تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ و ٢٠١١ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة الطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في أفغانستان، وإذ تعرب عن إدانتها الشديدة لجميع الهجمات العنيفة، وإذ تسلم، في ذلك الصدد، بالأخطار المثيرة للجزع التي ما زالت تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة وبالتحديات التي تعترض سبيل الجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة مسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان،

وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تسلم بالتقدم الملحوظ الذي توصلت إليه القوة، بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن، والقوات الدولية الأخرى إحراره في كفالة حماية السكان المدنيين وفي الحد من الإصابات بين المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات المتبعة والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع ممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تشدد** على الدور الأساسي المحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان لكل الجهود التي يبذلونها في هذا الصدد وتأييدها القوي لتلك الجهود، وتعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، وتؤكد الدور القيادي والتنسيقي الذي تقوم به البعثة في سياق السعي إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولى أفغانستان زمام الأمور والقيادة، وتعرب عن تقديرها، في هذا الصدد، للأمين العام لإجرائه الاستعراض الشامل للأنشطة التي تضطلع بها البعثة وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، وتحيط علما على النحو الواجب بالنتائج التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ عن أفغانستان^(٥)؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام^(٦) وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **تتعهد** بأن تواصل دعمها لأفغانستان حكومة وشعبا في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

(٥) A/66/728-S/2012/133.

(٦) A/66/604-S/2011/722 و A/66/728-S/2012/133 و A/66/855-S/2012/462 و A/67/354-S/2012/703.

٤ - **تعرب عن تقديرها** لتجديد حكومة أفغانستان التزاماتها تجاه الشعب الأفغاني ولتجديد المجتمع الدولي التزاماته تجاه أفغانستان، على النحو المعرب عنه في إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول^(٧) وفي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة^(٨)، مع الاستفادة من نتائج مؤتمر أفغانستان الدولي المعني بأفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول^(٩) الذي عقد في بون التي أعلن فيها ضرورة أن يلي العملية الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتكرر الإعراب عن تقديرها، في هذا الصدد، لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وللبرامج الوطنية ذات الأولوية بما تنطوي عليه من تركيز على النمو الاقتصادي وتوليد الدخل وإتاحة فرص العمل والحكم والتنمية البشرية، وتشدد على ضرورة مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية على مراحل متتالية؛

٥ - **تخطط علماً مع التقدير** بالأفكار التي قدمتها حكومة أفغانستان في وثيقتها الاستراتيجية المعنونة "نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول"^(٧)؛

٦ - **ترحب** ببذل حكومة أفغانستان مزيداً من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنوّه، في ذلك الصدد، بالعمل الهام الذي ينجز عن طريق آلية التنسيق المشتركة بين الوزارات ودورها في تحديد أولويات استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٧ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استناداً إلى شراكة دولية وثيقة واسعة النطاق من أجل زيادة تولى الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية، من أجل إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازن التي ينص عليها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح لحكومة فعالة تخضع للمساءلة إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٨ - **تعرب عن تأييدها** لمواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد تكفلها بذلك، وتؤكد الضرورة الماسة لتوليها زمام الأمور واضطلاعها

(٧) انظر S/2012/533.

بالمساءلة في جميع ميادين الحكم ولتحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية؛

الأمّن والعملية الانتقالية

٩ - تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والجرائم، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

١٠ - تدين بأشد العبارات جميع أعمال العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاعتقالات التي تشمل الشخصيات العامة وعمليات الاختطاف والاستهداف العشوائي للمدنيين والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية التي تترتب عليها آثار ضارة في الجهود المبذولة من أجل إرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضا استخدام حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة للمدنيين دروعا بشرية؛

١١ - تؤكد ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي لهذه الأعمال التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية والإنجازات واستمرار تنفيذ عملية التنمية في أفغانستان وتدابير المعونة الإنسانية، وتثيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

١٢ - تعرب عن بالغ أسفها للخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية والبعثة وأفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

١٣ - تؤكد أهمية توفير الأمن الكافي، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، التصدي للأخطار التي تهدد أمن أفغانستان واستقرارها، وتشي على قوات الأمن الوطنية الأفغانية وشركائها الدوليين لما يبذلونه من جهود في هذا الصدد؛

١٤ - تلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، وتؤكد أهمية مواصلة تعزيز قدرة قوات الأمن الأفغانية على أداء المهام في جميع مقاطعات أفغانستان، وفقا للأهداف المتوخاة من العملية الانتقالية؛

١٥ - تعرب عن تأييدها للهدف الذي تسعى حكومة أفغانستان إلى تحقيقه، حسبما أيده المجلس المشترك للتنسيق والرصد، المتمثل في أن يتوافر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ما يلزم من قوام وقدرة على أداء المهام لتولي كامل المسؤولية عن الأمن من القوة في جميع المقاطعات بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات والمساهمة في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة إحلال الأمن في بلدها، وتشدد على أهمية الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو المعني بأفغانستان وغيره من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٦ - ترحب بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية لتولي المسؤولية عن الأمن التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١١، حسبما اتفقت عليه حكومة أفغانستان والبلدان المشاركة في القوة، وتشيد بالتنفيذ الجاري للمراحل الثلاث الأولى من العملية الانتقالية التي من المقرر أن يعيش ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان بعد إنجازها في مناطق تتولى فيها قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن، وتتطلع إلى مد نطاق العملية لتشمل بقية أنحاء البلد وإلى بلوغ المرحلة الحاسمة منها في منتصف عام ٢٠١٣ التي يفترض فيها أن تكون العملية قد شملت جميع المناطق وتكون قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد تولت المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، وترحب أيضا بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم الحكومة في هئية الظروف اللازمة لإنجاز العملية الانتقالية ومواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي تصبح فيها قوات الأمن الوطنية الأفغانية قادرة تماما على الوفاء بالاحتياجات الأمنية للبلد، بما في ذلك إرساء النظام العام وإنفاذ القانون وتأمين حدود أفغانستان وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم العملية الانتقالية ومواصلة توفير ما يلزم من دعم مالي وتقني؛

١٧ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بوجود القوة وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها لهما للدعم الذي قدماه إلى الجيش الوطني الأفغاني وللمساعدة المقدمة للشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان، ومن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان ومن قوة الدرك الأوروبي ولبرامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع في ضوء العملية الانتقالية على زيادة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٨ - **ترحب كذلك** بالتزام حكومة أفغانستان، من أجل كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بمواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي تركز عليها، إلى جانب العمل الذي تقوم به وزارة الداخلية الأفغانية والمجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة لوضع خطة للشرطة الأفغانية مدتها عشر سنوات، مع التركيز على جملة أمور من بينها مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة لزيادة محاسبة الشرطة وكفالة سرعة استجابتها وتحسين أدائها في الكشف عن الجريمة ومنعها وحماية حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل من أجل بناء قوة شرطة قوية مؤهلة مهنيًا لتصبح قوة مدنية ذات مصداقية لإنفاذ القانون تخضع للمساءلة تتوفر لها مقومات البقاء قادرة على تقديم خدمات الشرطة لشعب أفغانستان في إطار نظام أوسع لسيادة القانون، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها لمكافحة الفساد وتنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى الشرطة الوطنية الأفغانية على نحو تدريجي، عن طريق الدعم المالي والتقني اللازم الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه؛

١٩ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تساهم في القوة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن توفر الدعم الكافي لتطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة، وتعرب عن تقديرها لها لما قامت به في هذا الصدد؛

٢٠ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل والعملية الانتقالية الجارية، أنه لا يزال من المهم كفالة التآزر بين أهداف البعثة والقوة، وتشدد، بصفة خاصة، على أن إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها لا تزال ضرورية لضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري الموجودة في أفغانستان؛

٢١ - تحث السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجال التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظيمية لشركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

٢٢ - تنوّه بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وتهيب بالسلطات الأفغانية أن تواصل بذل الجهود في هذا الصدد؛

٢٣ - تعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج في مختلف أنحاء البلد في ظل توالي السلطات الأفغانية زمام الأمور وكفالة التنسيق والاتساق مع الجهود الأخرى المبذولة في هذا الصدد، وترحب بمواصلة الحكومة عزمها على العمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص وافية لإدراج الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة دعم هذه الجهود على الصعيد الدولي؛

٢٤ - لا تزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال قائمة وتشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - ترحب بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام^(٨) والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

٢٦ - ترحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في الوفاء بالتزاماتها على صعيد الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تقديم المساعدة للضحايا وتطهير المناطق

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

التي توجد بها ألغام أرضية ومخلفات ذخائر عنقودية وتدمير المخزونات واتخاذ تدابير في مجال الدعوة والحد من المخاطر، وتؤكد أهمية مواصلة إحراز تقدم في هذا الصدد؛

السلام والمصالحة وإعادة الإدماج

٢٧ - ترحب بالجهود التي تواصل حكومة أفغانستان بذلها للمضي قدما بعملية السلام والمصالحة، بطرق منها المجلس الأعلى للسلام، وتنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، من أجل إقامة حوار شامل تقوده أفغانستان بشأن المصالحة والمشاركة السياسية على النحو الوارد في البيان الصادر عن مؤتمر كابل الذي عقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحوار مع كل من يندد العنف ولا تربطه أي صلة بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ويحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، ولديه الإرادة للمشاركة في بناء أفغانستان تنعم بالسلام، وعلى النحو المفصل في المبادئ والاستنتاجات الواردة في نتائج مؤتمر بون التي حظيت بتأييد الحكومة والمجتمع الدولي، على أن يراعى على نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، في الوقت الذي تهيب فيه بجميع الدول المعنية أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام وتسلم فيه بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٢٨ - تكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا للبيان الصادر عن مؤتمر كابل ونتائج مؤتمر بون، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

٢٩ - ترحب بتعيين الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للسلام في نيسان/أبريل ٢٠١٢ كخطوة هامة في عملية السلام والمصالحة التي تتم في ظل تولي أفغانستان القيادة وامتلاكها زمام الأمور؛

٣٠ - تهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية المعنية أن تواصل المشاركة في عملية السلام التي تقودها أفغانستان، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٣١ - تشدد على ضرورة أن تحظى جهود المصالحة وإعادة الإدماج بدعم جميع الأفغان وأن تتم بمشاركتهم، بما يشمل المجتمع المدني والأقليات والمجموعات النسائية، الأمر الذي جرى التشديد عليه مؤخرا في نتائج مؤتمر بون وفي إعلان طوكيو؛

٣٢ - تهيب بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو شامل للجميع، بغض النظر عن نوع الجنس والمركز الاجتماعي، وبما يتسق مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان القانونية على الصعيد الدولي، في ظل احترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان والتصدي للإفلات من العقاب؛

٣٣ - ترحب بإنشاء الصندوق الاستثماري للسلام وإعادة الإدماج، وتشير إلى الالتزامات المعلنة في مؤتمر لندن وكابل على التوالي، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة حكومة أفغانستان في ما تبذله من جهود في هذا الصدد بطرق منها مواصلة تقديم الدعم والتبرعات للصندوق الاستثماري؛

٣٤ - تسلم بتزايد عدد الأفراد الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لمعالجة ما تبقى من تحديات تواجهه في التنفيذ، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقا للتصدي للتراع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع أيضا المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الذي تقوده أفغانستان؛

الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٣٥ - تشدد على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة مزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد على نحو فعال خاضع للمساءلة؛

ألف - الديمقراطية

٣٦ - تسلم بأهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة آمنة ذات مصداقية تنسم بالشفافية شاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم في الوقت المناسب، وتنوه بما تبذله حكومة أفغانستان من جهود في هذا الصدد، وتهيب بالحكومة أن تواصل أعمالها التحضيرية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك إصدار المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، وترحب

أيضا بقيام اللجنة الانتخابية المستقلة لاحقا بإعلان تاريخ الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقبلة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتؤكد الدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للحكومة والمؤسسات الأفغانية المعنية؛

٣٧ - تشير إلى التزام حكومة أفغانستان الذي أعيد تأكيده في مناسبات آخرها مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، بسبل منها إجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل، لضمان أن تتم الانتخابات في المستقبل بطريقة شفافة ديمقراطية موثوق بها وأن تكون شاملة للجميع، وتعيد تأكيد ضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية معززة شفافة واحترام الفصل بين السلطات وترسيخ الضوابط والموازن الدستورية وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها لكي يسود السلام في أفغانستان في المستقبل؛

باء - العدالة

٣٨ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدالة وبالالتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به الحكومة في مؤتمر كابل، وتحث الحكومة على إنجاز البرنامج الوطني ذي الأولوية لإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع دون تأخير، بالتنسيق مع المنظمات والإدارات الحكومية المعنية، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣٩ - تنوّه بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛

٤٠ - ترحب ببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود، بدعم من البعثة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية والنهوض بها ومنع انتهاكها، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وتشجع الحكومة على ذلك، وترحب بتعاون الحكومة وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتلاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد، وتكرر تأكيد أهمية احترام سيادة القانون واتباع الإجراءات القانونية المرعية؛

٤١ - ترحب بالتزام حكومة أفغانستان بكفالة وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان دون عائق، وتشدّد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية، وتدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الانطباق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

جيم - الإدارة العامة

٤٢ - تحث حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إرساء سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقا لعملية كابل وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مناسبات كان آخرها مؤتمر طوكيو، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٤٣ - تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٤٤ - تكرر تأكيد أهمية أن يدعم بناء المؤسسات إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة وقطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإقرار المساءلة وأن يسهم في ذلك، ويشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإتاحة فرص العمل في أفغانستان؛

٤٥ - تشير إلى تصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٩)، وتكرر الإعراب عن تقديرها للالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمر طوكيو، وتدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بتلك الالتزامات من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد،

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

بما في ذلك إصدار المرسوم الرئاسي في تموز/يوليه ٢٠١٢، وترحب أيضا بمواصلة تقديم الدعم على الصعيد الدولي من أجل تحقيق أهداف أفغانستان المتعلقة بالحكم، وتلاحظ في الوقت ذاته مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٤٦ - **ترحب** بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر كابل وفي إعلان طوكيو، وتدعو في هذا السياق إلى الوفاء على نحو تام بالالتزامات المتعلقة بتخصيص الموارد الدولية وتوزيعها عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان، بما يتسق مع الأولويات الأفغانية الوارد بيانها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة؛

٤٧ - **ترحب أيضا** بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية إنشاء مؤسسات وجهات فاعلة أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة على الصعيد دون الوطني في الحد من المجال السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابل بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية مستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك مواصلة البعثة والمجتمع الدولي تقديم الدعم البالغ الأهمية؛

٤٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتعزيز أمن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية للنساء، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

دال - حقوق الإنسان

٤٩ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو تام، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٥٠ - **تنوّه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها مما يترتب على أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة

والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمين ضد الأشخاص، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية، من آثار تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وتضرر بقدرة حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٥١ - تثنى على حكومة أفغانستان لمساهمتها بمهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٥٢ - تؤكد ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائل الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٥٣ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها الدستوري وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وتحث حكومة أفغانستان على إنجاز عملية تعيين أعضاء اللجنة في الوقت المناسب على نحو يتسم بالشفافية، وترحب بقرار الحكومة أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية للجنة، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا القرار، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٥٤ - تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩)

المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٢ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتعرب عن قلقها البالغ من ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، ومن الآثار المترتبة على ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر بين المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٥٥ - **تكرر تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية بالنهوض بحقوق المرأة** المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، وتكرر في هذا السياق أيضا تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتشير إلى قرارات المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

٥٦ - **تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة المسائل** المتعلقة بنوع الجنس في جميع البرامج، بما فيها البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتعزيزها على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٠) والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر تأكيد أن مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع لا تزال مهمة، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٥٧ - **تدين بشدة حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتشدد على** أهمية مكافحة إفلات المسؤولين عن هذه الحوادث من العقاب، ولا سيما الحوادث التي تتعرض لها النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و”القتل بدافع الشرف“ في أجزاء معينة من البلد؛

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

٥٨ - تكرر الإعراب عن تقديرها للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولصندوق الاستجابة العاجلة التابع لها الذي يواصل التصدي للعنف ضد النساء وضد أنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٥٩ - ترحب بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، بصورة فعالة في وضع برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير وتنفيذها وفي البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنبعا دقيقا، وتؤكد ضرورة مواصلة إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية في أفغانستان وفي الإدارة العامة، بما في ذلك في مراكز القيادة وعلى الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل إتاحة فرص العمل للمرأة وضمان محور الأمية والتدريب للمرأة، وهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٦٠ - تؤكد ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بضرورة أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل^(١١) وبروتوكوليه الاختياريين^(١٢) وقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علما بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان^(١٣) واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح^(١٤)؛

٦١ - تعرب عن قلقها، في هذا الصدد، من استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال واستخدامهم ومن قتل الأطفال وتشويههم نتيجة للنزاع، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم ولالتزامها

(١١) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٢) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٣) انظر A/66/782-S/2012/261.

(١٤) S/AC.51/2011/3.

الراسخ بحماية الأطفال، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال كما يتجلى ذلك في إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الطفل وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال وتوقيع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل، بما في ذلك مرفقاتها، تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، وترحب مع التقدير بعرض الحكومة تقريرها الوطني عن تنفيذ خطة العمل الذي تضمن العديد من التدابير المتعلقة بحماية الطفل المتخذة في الوزارات والمؤسسات المعنية، بما في ذلك منع تجنيد القصر، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتدعو إلى تنفيذ أحكام خطة العمل على نحو تام بالتعاون الوثيق مع البعثة؛

٦٢ - تسلم بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها من ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات؛

٦٣ - ترحب باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وتدعو إلى تنفيذ خطة العمل على نحو شامل، وترحب بالمبادرات المضطلع بها لتعديل القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر وإنفاذها استرشادا بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(١٥)، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفاً في البروتوكول؛

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٦٤ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقاً لاستراتيجية التنمية الوطنية وللوثيقة الاستراتيجية المعنونة "نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول" والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، وتشير

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في السعي إلى زيادة اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٦٥ - تسلم بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ الذي حققته أفغانستان في ظل الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بثبات في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لقرار مؤتمر بون تنفيذ عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها؛

٦٦ - تسلم أيضا بالتحديات التي ستواجهها أفغانستان في المراحل المقبلة، وترحب بالتبرعات السخية التي تجاوز مجموعها ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بتقديمها حتى نهاية عام ٢٠١٥، وبالتزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم حتى نهاية عام ٢٠١٧ بنفس المستوى الذي كان عليه في العقد الماضي أو بمستوى قريب منه، مجدداً بذلك التزامه بدعم التنمية الاقتصادية لأفغانستان في الأجل الطويل على أساس المساواة المتبادلة، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٦٧ - ترحب باعتماد إطار عمل طوكيو للمساواة المتبادلة وآلية الرصد المنشأة بموجبها، حيث تعيد حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحكم في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقييد بالدستور الأفغاني وترى أن الحكم على هذا النحو جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة، وترحب بالتزام المجتمع الدولي بتعزيز الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق موازنة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية لحكومة أفغانستان، كما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو؛

٦٨ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتقر بضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٦٩ - تحث حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتباره شرطا لا بد منه لإحراز التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لتحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٧٠ - تعرب عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعميم المقاطعات في سياق ما تقوم به من أنشطة داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٧١ - تشجع المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز المشتريات المحلية، وتشجع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية وإطار قانوني مؤاتين لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٧٢ - تشدد في هذا الصدد على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال تشييد السكك الحديدية والطرق البرية المحلية وصيانتها وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٧٣ - تشجع على وجه الاستعجال جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع كل من استراتيجية التنمية الوطنية والبرنامج الوطني ذي الأولوية في هذا المجال، بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٧٤ - تكرر تأكيد ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن

فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتعيد كذلك تأكيد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٧٥ - تشيد بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، لكنها لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدة الغذائية لا تزال قائمة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي في هذا الصدد وإلى التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة الواردة في النداء الموحد من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٢ قبل حلول فصل الشتاء؛

٧٦ - تسلم بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل مزيد من الجهود من أجل الحد بقدر أكبر من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٧ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحمته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ فيها كرامتهم؛

٧٨ - ترحب بعقد المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة في جنيف في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وبالبيان المشترك الصادر عن المؤتمر الذي يهدف إلى جعل حالات العودة أكثر استدامة واستمرار تقديم الدعم للبلدان المضيفة؛

٧٩ - تكرر للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ حق العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع اللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيئ بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٨٠ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا بصورة آمنة مستدامة تحفظ فيها كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤقتة بعد للعودة الآمنة المستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٨١ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٨٢ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

التعاون الإقليمي

٨٣ - **تؤكد** الدور البالغ الأهمية للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو جهات عدة، بما فيها المنظمات الإقليمية، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٨٤ - **تنفي** على الأطراف الموقعة على إعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٦) لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بتأكيد بيان مؤتمر كابل للمبادئ الواردة في الإعلان؛

٨٥ - **ترحب** بمواصلة حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة وفي تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

(٦) S/2002/1416، المرفق.

٨٦ - **ترحب** في هذا الصدد بتكثيف حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار وعلى الصعيد الإقليمي والمنظمات الدولية الجهود من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها وبمبادرات التعاون التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية؛

٨٧ - **ترحب أيضا** بعقد مؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا، وتشجع أفغانستان وشركاءها على الصعيد الإقليمي على السعي على نحو حثيث إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة، وترحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لوضع مزيد من تدابير بناء الثقة في مجالات إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وغرف التجارة والفرص التجارية والهياكل الأساسية الإقليمية والتعليم، ضمن الإطار المحدد في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان^(٤) التي اعتمدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وعززت في مؤتمر قلب آسيا الوزاري للمتابعة الذي عقد في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي وضع إطارا للتشاور بشأن تدابير بناء الثقة في المنطقة، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة وأيضا في مناقشة خطط العمل المتصلة بتدابير بناء الثقة التي عرضت في اجتماعات كبار المسؤولين التي عقد آخرها في أنقرة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتلاحظ أن الغرض من عملية اسطنبول أن تكون مكملة للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل ومواكبة لها وليست بديلا عنها، وخصوصا فيما يتعلق بأفغانستان؛

٨٨ - **تعرب عن تقديرها** لجميع الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتوصياته بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان ومنظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق التنمية في أفغانستان؛

٨٩ - **ترحب** بقرار الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون منح أفغانستان مركز المراقب في المنظمة؛

٩٠ - **ترحب** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل سفر رجال الأعمال بهدف توسيع التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الربط بين الهياكل الأساسية وتوفير إمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا برياً في آسيا؛

٩١ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع التعاون بين أفغانستان ودول الجوار ودعمه من خلال التشاور والاتفاق بشأن أمور منها تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل الربط بين الهياكل الأساسية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية؛

مكافحة المخدرات

٩٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علماً بالتقرير المعنون "الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١" الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها من زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساساً في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، ضرورة أن تبذل الحكومة مزيداً من الجهود المنسقة الحازمة لمحاربة هذا الخطر، بدعم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي والقوة، في حدود المسؤوليات المعهود بها إلى كل منها؛

٩٣ - **تؤكد** أهمية اتباع نهج شامل متوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقاً للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٩٤ - **تؤكد أيضاً** في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج الرسمي وفي غيره من

القطاعات وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين نوعية حياة الناس وصحتهم وأمنهم إلى حد كبير، وبخاصة في المناطق الريفية؛

٩٥ - **تلاحظ مع بالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٦ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان على نحو مستدام؛

٩٧ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على نحو تام؛

٩٨ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان وبالسلائف المرسلّة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم لأكثر دول العبور تضررا لدعم قدراتها في هذا الصدد؛

٩٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

١٠٠ - **تثني** على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود في هذا الصدد ومن جهود من أجل تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي

وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

١٠١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية من أجل إيجاد سبل رزق بديلة للمزارعين والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرار دعوتها المجتمع الدولي إلى تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

١٠٢ - **تذكر** بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في ما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتسلم أيضا بالتقدم الذي أحرزته المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد في إطار مبادرة ميثاق باريس التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب بنتائج الاجتماع الوزاري في إطار مبادرة ميثاق باريس الذي عقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق مواصلة عملية "باريس - موسكو"، باعتباره من أهم الأطر في مجال مكافحة المواد الأفيونية، وتشدد على أهمية أن تنفذ البلدان الشريكة، بالتشاور مع حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إعلان فيينا^(١٧) على نحو فعال، وتشجع حكومة أفغانستان على بذل مزيد من الجهود المطردة في هذا الصدد وعلى تنفيذ ما تعتزم القيام به لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد، وترحب بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا في هذا الصدد؛

١٠٣ - **تحيي** ذكرى كل الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

١٠٤ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي

(١٧) انظر E/CN.7/2012/17.

اضطلعت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

١٠٥ - تؤكد أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في ذلك؛

١٠٦ - تنوّه بالأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار مبادرتي الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات؛

١٠٧ - تؤكد ضرورة بذل جهود إقليمية منسقة لمكافحة مشكلة المخدرات، وترحب في هذا الصدد بعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي لمكافحة المخدرات في إسلام آباد في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات؛

التنسيق

١٠٨ - تعرب عن تقديرها للبعثة لما أجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤١ (٢٠١٢)، وتؤكد أن الدور التنسيقي المحوري المحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية لا يزال يتسم بالأهمية؛

١٠٩ - ترحب بالوجود الآخذ في التطور للبعثة في أفغانستان، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١١٠ - تؤكد ضرورة أن تزود البعثة بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛

١١١ - تنوّه بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها،

وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتنمية، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع مشاركة أكثر اتساقاً على الصعيد الدولي؛

١١٢ - **تعرب عن تقديرها** لالتزام المجتمع الدولي المتواصل الطويل الأمد بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشدد على أهمية هذا الالتزام، وتشير إلى الدعم الدولي الإضافي الذي تم التعهد به، وترحب في هذا السياق بالقرارات المتخذة في مؤتمر طوكيو؛

١١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".

الجلسة العامة ٤١

٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢